PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**30-August-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**267,370**
TITLE :	**Energy Markets out of Producers' and Consumers' Control**
PAGE:	**11**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

القوى الفاعلة عاجزة عن اقتراح حلول قابلة للتطبيق من جميع الأطراف

أسواق الطاقة أصبحت خارج سيطرة المنتجين والمستهلكين

□ الشارقة – «الحياة»

■ أثبتت المؤشرات الرئيسة لأسواق الطاقة، أنها خارج سيطرة الدول المنتجة والمستهلكة، وأن التقلّبات هي المهيمنة حتى اللحظة في ظل الضغوط التي تتأثر بها تلك الأسواق، مع الأخذ في الاعتبار تراجع دور الدول المنتجة للنفط ودول مستهلكة كثيرة في السيطرة وقيادة الأسواق. إذ اعتبرت شركة «نفط الهلال» في تقرير أسبوعي أن هذه الهيمنة «تتجاوز الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، لتصل إلى المستويين السياسي والدبلوماسي وتوازن القوى والمصالح».

وأفاد التقرير بأن المؤشرات الضاغطة «لا تزال تتخطى المؤشرات الإيجابية كماً ونوعاً، وتتخذ الحلول المطروحة من المدى الطويل أساساً لها في التحرك». لذا تتجه الدول المنتجة للنفط إلى «مزيد من الضغوط الاقتصادية والعجز في الموازنات، فيما لم تفلح الدول المستهلكة في استثمار التراجع الحاصل للفاتورة النفطية في توسيع الإنتاج وتطويره، والخروج من العجوزات التي سجلتها ولا تزال تعاني من تبعاتها»، في حين نجحت تلك الدول «في رفع الدعم عن المشتقات النفطية في الوقت المناسب، نظراً إلى «تقلّص التأثير في التكاليف المعيشية عند مستوى أسعار النفط الحالي».

ولفت التقرير إلى أن أسواق النفط وتوقعات القوى الفاعلة فيها «بقيت على حالها عند مستوى البيانات والتقارير منذ بداية التدهور، من دون القدرة على التنبؤ وعلى اقتراح حلول أو الاتجاه نحو البحث عن عملية قابلة للتطبيق من جميع الأطراف، ويتزامن ذلك مع نمو مؤشرات الطلب واستقرار القدرات الإنتاجية وازديادها على مستوى «أوبك» وخارجها ونمو الاقتصاد العالمي عند مستويات أعلى من التراجع وأدنى من الانتعاش». ويعني ذلك أن الاقتصاد العالمي «نجح في تجاوز الأزمات وهو سيتخطى تبعاتها على المدى الطويل، وبالتالي سيرتفع الطلب على مشتقات الطاقة».

وأفادت الوكالة الأميركية لمعلومات الطاقة، بأن «الطلب العالمي على النفط سيرتفع من ٩٢ مليون برميل يومياً خلال العام الحالي إلى ٩٣,٣ مليون عام ٢٠١٦، بزيادة نسبتها ١,٤ في المئة». فيما توقع أن «تحافظ منظمة «أوبك» على مكانتها وحصصها الحالية عند ٤٠ في المئة في تلبية الطلب العالمي».

مع انحسار الحلول العملية لدعم استقرار أسواق الطاقة ودفعها في اتجاه معاكس لمصالح المنتجين والمستهلكين، «تبقى الضغوط والتحديات هي المسيطرة». إذ لم تستبعد تقارير متخصصة أن «يتراوح متوسط أسعار النفط بين ٤٩ و٥٠ دولاراً للبرميل حتى نهاية العام الحالي، فيما سيكون الإنتاج عند حدوده الطبيعية من دون وجود مؤشرات تراجع حادة».

واعتبر التقرير أن أسواق النفط «ستواجه مزيداً من الضغوط والتحديات، نظراً إلى ازدياد الحاجات المالية للمنتجين في شكل كبير خلال هذه السنة، وبقاء معدلات الإنفاق الحكومي عند حدودها العليا، إضافة إلى التغير الكبير في أولويات دول منتجة الذي يتطلب توفير تدفقات نقدية سريعة». وبات ضرورياً على الدول المنتجة «التحرك في اتجاه إعادة تقويم أسواق الاستهلاك وعدم الاتجاه نحو ضخ مزيد من النفط والارتهان لتوقعات ارتفاع الطلب من الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمها الصين». وسيشكل ذلك «بداية الاتجاه نحو تصحيح أسواق النفط ومنح الدول المنتجة القدرة على استعادة دورها في إدارة سوق النفط بكفاءة».

وعن أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز، فازت شركة «شيوودا إنجنييرنغ» في الإمارات بعقد قيمته ١٥٠ مليون دولار ضمن مشروع تطوير حقل نصر النفطي في أبوظبي. والشركة تمثل مشروعاً مشتركاً بين شركتي «شيودا» اليابانية و «كونسولديتد كونتراكتورز»، وحصلت على العقد من شركة «أدما» العاملة». وتشمل قائمة الأعمال في العقد منشآت التعديل في جزيرة داس التي تقوم «أدما العاملة» بمعالجة النفط الخام المنتج من حقولها البحرية.

في المملكة العربية السعودية، فازت شركة «جيه جي سي» اليابانية بعقد لبناء منشآت للغاز الصخري في شمال غرب السعودية لمصلحة شركة النفط الحكومية «أرامكو». ويتضمن المشروع بناء منشآت معالجة ورؤوس آبار وخطوط أنابيب لنقل الغاز في منطقة طريف، حيث يُطوّر مشروع تعديني ضخم يعرف باسم «وعد الشمال».

وعززت شركة الغاز والتصنيع الأهلية «غازكو» أسطول نقل غاز البترول المسال الخاص بها، بشراء ٥٠ ناقلة جديدة صُنعت خلال الفترة الماضية في مدينة ميلان الإيطالية.

وأوضحت الشركة أن هذه الناقلات «صُنعت وفقاً لأعلى معايير الأمن والسلامة العالمية ومطابقة شروط نقل المواد الخطرة على الطرق البرية ومتطلباتها (ADR)، حيث تحصل كل ناقلة منها على شهادة (ADR) الصادرة من الاتحاد الدولي للنقل البري IRU التابع للأمم المتحدة. وتبلغ حمولة كل ناقلة ٥٠ ألف ليتر، فيما يحمل معظم الناقلات المستخدمة حالياً من الشركة ٤٠ ألف ليتر من الغاز المسال. وتهدف الشركة من زيادة السعات المحمولة إلى تعزيز مستويات الغاز في محطاتها مواكبة للطلب على الغاز ولتامين كميات احتياط كافية، وتقليص عدد الناقلات التي تسير على الطرق. وتزوّد ناقلات شركة الغاز والتصنيع الأهلية، المحطات التابعة للشركة حول المملكة بغاز البترول المسال من المصادر الرئيسة التابعة لـ «أرامكو السعودية»، وكذلك نقل غاز البترول المسال لزبائن الشركة.

في قطر، أفادت شركة «سيمنس» الألمانية، بانها تلقت طلباً ضخماً من قطر بقيمة ٤٧٠ مليون يورو لتزويدها تكنولوجيا لتوزيع الطاقة. ويشمل الطلب الذي يعد الأكبر من نوعه، تسليم قطر ١٨ محطة فرعية متكاملة جاهزة للتشغيل للمساعدة في تغطية الحاجة المتزايدة للكهرباء.

في إيران، أشارت شركة «أو أن جي سي فيديش»، ذراع الاستثمار الخارجية لمؤسسة «النفط والغاز الطبيعي» الهندية، أن شركتها تقدمت باقتراح معدل سعياً إلى الفوز بحقوق تطوير حقل «فرزاد- ب» للغاز في إيران. وكان كونسورتيوم تقوده «أو أن جي سي فيديش» اكتشف عام ٢٠٠٨ حقل «فرزاد- ب» في منطقة امتياز «فارسي» البحرية، لكن لم يتمكن من الفوز بامتياز تطوير الحقل نظراً إلى العقوبات الغربية المفروضة بسبب برنامج إيران النووي.